حـــوار أبوظبـــي بـين الـدول الآسيويـــة
المرسلـــــة والمستقبلـــــة للعمالـــــة

Abu Dhabi Dialogue among the Asian
Labour-Sending and Receiving Countries

حوار أبوظبي

اللقاء الوزاري التشاوري الثامن

31 يناير – 1 فبراير 2026

فندق إنتركونتيننتال، فيستيفال سيتي
دبي - الإمارات العربية المتحدة

التقرير الختامي المرفوع إلى أصحاب المعالي الوزراء

رئاسة حكومة سلطنة عُمان 2024 – 2026

محتويات التقرير

الجزء الأول: تقرير مرحلي

رئاسة سلطنة عُمان 2024-2026 2

- اللجنة الاستشارية لحوار أبوظبي
- اجتماع كبار المسؤولين لحوار أبوظبي
- الأجندة البحثية لحوار أبوظبي

:

- المحور الأول: تغيّر المناخ وتنقّل الأيدي العاملة في ممر آسيا – دول مجلس التعاون الخليج
- المحور الثاني: تنقّل الأيدي العاملة والمهارات من أجل انتقال عادل نحو الاقتصاد الأخضر
- المحور الثالث: العمّال الوافدون في اقتصاد العمل الحر في الدول الأعضاء بحوار أبوظبي: معالجة الأبعاد القانونية والاجتماعية والمهنية.
- المحور الرابع: دور المهارات والتنوّع في تعزيز إنتاجية العمل في الدول الأعضاء بحوار أبوظبي.

المشاركات الدولية 5

- حوار آسيا – دول مجلس التعاون الخليجي بشأن تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة
- النسخة الثانية من اجتماع تعزيز المسارات النظامية لتسريع العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- عملية بودابست –الاجتماع السابع والثلاثون لكبار المسؤولين
- المنتدى العالمي للهجرة والتنمية –مائدة مستديرة

الجزء الثاني: آفاق المرحلة المقبلة 8

- اعتماد جدول الأعمال المؤقت للمشاورة الوزارية الثامنة لحوار أبوظبي
- تقديم مساهمة حوار أبوظبي إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2026
- تسليم رئاسة حوار أبوظبي
- ترتيبات رئاسة حوار أبوظبي

الجزء الأول: التقرير الختامي

رئاسة سلطنة عُمان (2024–2026)

تُمثل هذه الوثيقة التقرير الختامي لرئاسة حكومة سلطنة عُمان، وتهدف إلى إحاطة أصحاب المعالي الوزراء في الدول الأعضاء في حوار أبو ظبي بالمستجدات والأنشطة التي تم تنفيذها منذ انعقاد اللقاء الوزاري التشاوري السابع، الذي استضافته إمارة دبي خلال الفترة من 10 إلى 11 فبراير 2024.

ويأتي هذا التقرير لتوفير المعلومات اللازمة لأصحاب المعالي الوزراء، وكبار المسؤولين، والمراقبين المشاركين في، اللقاء الوزاري التشاوري الثامن المقرر عقده في دبي خلال الفترة من 31 يناير إلى 1 فبراير 2026. كما يتناول التقرير إعلان دبي الذي اعتمده أصحاب المعالي الوزراء المشاركون في حوار أبو ظبي خلال اللقاء الوزاري التشاوري السابع والذي استعرض أبرز إنجازات رئاسة جمهورية باكستان علاوة على الموجهات الاستشرافية الأولية لأصحاب المعالي الوزراء بشأن الاجندة البحثية وخطة عمل حوار أبو ظبي خلال الدورة القادمة برئاسة سلطنة عُمان.

اللجنة الاستشارية لحوار أبو ظبي (ADD)

اعتمد اللقاء الوزاري التشاوري الخامس إعلان دبي الذي نصّ على إنشاء لجنة استشارية لحوار أبوظبي، تتولى دعم الرئاسة في تحديد الأولويات الموضوعية والمساهمة في عملية اتخاذ القرار. وبناءً عليه، ووفقًا لاختصاصات اللجنة المنصوص عليها في وثيقة الإطار المرجعي، وتحت إشراف دولة الرئاسة لحوار أبوظبي، تم تشكيل اللجنة الاستشارية رسميًا في يونيو 2024 لتضم في عضويتها كلًا من سلطنة عُمان بصفتها الرئيس الحالي، وجمهورية باكستان ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفتهما أعضاء في الترويكا، إضافة إلى مملكة البحرين وجمهورية الهند كدول منشأ ومقصد مختارة بناءٍ على تقدير واختيار دولة الرئاسة.

وقد في تمّ تحديد الأولويات التالية في الإعلان المشترك الذي تم الاتفاق عليه خلال المشاورات الوزارية السابعة:

1. التغير المناخي وتنقّل العمالة في ممر آسيا – دول مجلس التعاون الخليجي
2. تنقّل العمالة والمهارات من أجل انتقال عادل نحو الاقتصاد الأخضر
3. تحليل أوضاع العمالة الوافدة المؤقتة في اقتصاد المنصات (Gig Economy) في الدول الأعضاء بحوار أبو ظبي: دراسة في الأبعاد القانونية والاجتماعية والمهنية
4. دور المهارات والتنوّع في تعزيز إنتاجية العمل في الدول الأعضاء بحوار أبو ظبي

عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعها الأول في الأول من أكتوبر 2024، برئاسة سلطنة عُمان، حيث جرى خلال الاجتماع استعراض الأولويات المحددة من قبل معالي الوزراء، ومناقشة مجالات وموضوعات الأجندة البحثية والمحاور ذات الأولوية التي من شأنها الإسهام في دعم الجهود الجماعية للدول الأعضاء في حوار أبو ظبي، بهدف تعزيز حوكمة تنقّل الأيدي العاملة والتعامل بصورة أكثر فاعلية مع التحديات والفرص الناشئة في ظل مشهد سوق العمل المتغير باستمرار.

وقد تم تحديد ثماني مجالات ذات أولوية ليتم دراستها من خلال جدول اعمال الحوار، وذلك بدعم ومساهمة خبراء متخصصين من المنظمات الدولية الشريكة، من بينها:

- منظمة العمل الدولية
- المنظمة الدولية للهجرة
- المنظمة الدولية لأصحاب العمل
- البنك الدولي
- المكتب التنفيذي – مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون

اجتماع كبار المسؤولين لحوار أبو ظبي

عقد كبار المسؤولين في الدول الأعضاء في حوار أبو ظبي اجتماعهم افتراضيًا خلال الفترة من 30 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2025، وذلك لبحث التقدم المرحلي المُحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بدراسة الأولويات التي أقرّها أصحاب المعالي الوزراء خلال اللقاء الوزاري التشاوري السابع. وقد شارك في الاجتماع أكثر من 120مشاركًا يمثلون الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية.

سبق مناقشة الأولويات الموضوعية عقد جلسة إجرائية، افتتحت خلالها سلطنة عُمان، بصفتها الرئيس الحالي للحوار أعمال الاجتماع، تلاها عرض موجز قدمته الأمانة العامة للبرنامج البحثي والمجالات والموضوعات لتي سيعكف على دراستها الحوار. ويمكن الاطلاع على التقرير الموجز للاجتماع عبر الموقع الإلكتروني لحوار أبو ظبي على الملف المعنون: *ADD_2025_SOM_Summary_Report_Final.pdf*.

شملت مناقشة الأولويات الموضوعية الأربع عرضًا موجزًا للأطر العامة لثماني أوراق عمل سياستيه أعدت بهدف دعم تطوير السياسات المستندة الى الأدلة والاستجابة للتحديات المستجدة في أسواق العمل بالدول الأعضاء استنادا الى الخبرات العملية وأفضل الممارسات، إلى جانب عرض موجز للنتائج المتوقعة.

قدّم هذه العروض خبراء المنظمات لدولية المعنية الذين سيتولون إعداد أوراق عمل اللقاء الوزاري، من منظمة العمل الدولية، و** المنظمة الدولية للهجرة، و المنظمة الدولية لأصحاب العمل، و البنك الدولي.** وأُتيح للدول الأعضاء وسائر المشاركين تقديم ملاحظاتهم وطرح أسئلتهم بشأن هذه الأطر، بما يسهم في توجيه مسار إعداد الصيغة النهائية للأوراق السياساتيه، تمهيدا عرضها على الدول الأعضاء خلال اللقاء الوزاري التشاوري الثامن في عام 2026.

الأجندة البحثية لحوار أبوظبي

يستعرض هذا القسم موجزًا لأبرز ملامح الأجندة البحثية، كما تم الاتفاق عليها خلال اجتماع كبار المسؤولين:

المحور الأول: التغير المناخي وتنقّل العمالة في ممر آسيا – دول مجلس التعاون الخليجي

يناقش هذا المحور من خلال أوراق عمل لدراسة تأثير تغيّر المناخ على أنماط هجرة العمالة، بما في ذلك الإضرابات الناجمة عن التغير المناخي، وما يرتبط بها من استراتيجيات التكيّف وتعزيز القدرة على الصمود، وذلك من خلال أوراق العمل التالية:

- **عمل المرأة، في ظل تغيّر المناخ، وتنقّل العمالة في ممر آسيا – دول مجلس التعاون الخليجي:**
  تناولت الورقة البحثية كيفية تأثير الاضطرابات المعيشية الناجمة عن تغيّر المناخ على أنماط هجرة النساء، وحددت فرصًا لتبني سياسة تطوير شراكات تنقّل للمهارات تستجيب للنوع الاجتماعي. كما اقترحت تنفيذ مشروعا رياديا تجريبيًا في قطاع الضيافة يربط ما بين التدريب قبل المغادرة، واعتماد المهارات الخضراء، وتقديم دعم لإعادة الإدماج عند العودة.
- **تعزيز مسارات الهجرة الدائرية للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي لدعم التحول الأخضر:**
  استكشفت الورقة سبل تمكين الدول الأعضاء من الاستفادة من السندات الخضراء لتأمين تمويل مستدام يوجَّه إلى برامج تطوير مهارات العمالة المهاجرة والتدريب المهني.

المحور الثاني: تنقّل العمالة والمهارات من أجل انتقال عادل نحو الاقتصاد الأخضر

تهدف المجالات الموضوعية لهذا المحور إلى تحليل العلاقة بين سياسات سوق العمل المعمول بها وقدرة العاملين على الانتقال بصورة عادلة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والمهن، وذلك من خلال ما يلي:

- **تبني سياسات شراكات تنقّل المهارات كاستراتيجية لدعم تنمية المهارات والتكيّف مع التغير المناخي في الدول الاعضاء:**
  حيث تبحث هذه الورقة منهجيات تطبيق وتنفيذ شراكات تنقّل المهارات ، والتي يمكن ان تشكّل حلًا عمليًا لمعالجة متطلبات التكيّف مع تغيّر المناخ ونقص المهارات، وذلك بالاستناد إلى دراستي حالة في مجالي الزراعة في البيئات المُتحكَّم بها وإدارة النفايات.

- **دراسة عبر اقليمية حول تغيّر المناخ، والانتقال العادل، وتنقّل الأيدي العاملة:**
  تستعرض هذه الدراسة كيفية إعادة تشكيل سياسات المناخ والتحولات الخضراء لأنماط التوظيف، مع إبراز الحاجة إلى نظم شاملة للحماية الاجتماعية واستراتيجيات لإعادة تأهيل المهارات، بما يكفل حماية العمالة المهاجرة مؤقتا لغرض العمل خلال مراحل التحول الاقتصادي.

المحور الثالث: تحليل أوضاع العمالة الوافدة المؤقتة في اقتصاد المنصات (Gig Economy) في الدول الأعضاء بحوار أبوظبي: دراسة في الأبعاد القانونية والاجتماعية والمهنية

إقرارًا بالتوسع المتسارع لاقتصاد العمل الحر والاقتصاد التشاركي، وتأثيره التحويلي على أسواق العمل في الدول الأعضاء بحوار أبو ظبي، تتناول المجالات البحثية ضمن هذا المحور تعقيدات الأطر التنظيمية، والحماية الاجتماعية، والتدريب، وإدارة المسارات المهنية، وذلك من خلال ما يلي:

- **تنقّل العمل الافتراضي في الدول الأعضاء بحوار أبو ظبي:**
  تبحث هذه الورقة في بروز تنقّل العمل الافتراضي كنمط جديد من أنماط التوظيف عبر الحدود، حيث يواصل العاملون الإقامة في دولهم الأصلية مع تقديم خدماتهم لعملاء في دول أخرى من خلال المنصات الرقمية والعقود عن بُعد، باعتباره نموذجًا محتملًا لتعزيز الشمول الاقتصادي واستراتيجية للتكيّف مع التحولات في سوق العمل.

- **فهم أوضاع العمّال الوافدين في اقتصاد العمل الحر في الدول الأعضاء بحوار أبوظبي: معالجة الأبعاد القانونية والاجتماعية والمهنية:**
  ترصد هذه الورقة توسّع منصات العمل الرقمية في المنطقة، وتُحلّل التحديات المرتبطة بتصنيف العمال، والأطر التنظيمية، وتوفير الحماية الاجتماعية.

المحور الرابع: دور المهارات والتنوّع في تعزيز إنتاجية العمل في الدول الأعضاء بحوار أبو ظبي

- **الفرص التي تتيحها الشراكات العالمية للمهارات والحاجة الى تعزيز الاستثمار في المهارات و أنظمة تنقل العمالة على المستوى الدولي**
  تستعرض هذه الورقة شراكات المهارات العالمية بوصفها استجابة عملية ومنصفة للتباينات الديموغرافية المتزايدة والنقص المستمر في المهارات على الصعيد العالمي.

- **تفعيل دور المهارات والتنوّع في تعزيز إنتاجية العمل في الدول الأعضاء بحوار أبوظبي:**

- تُسلّط هذه الدراسة الضوء على أوجه النقص المستمرة في القطاعات التقنية المتقدمة والقطاعات الخضراء، وتقترح مجموعة من الإجراءات، من بينها الاعتراف بالمؤهلات، وتطوير مسارات هجرة شاملة، وتعزيز الشراكات التدريبية بين القطاعين العام والخاص.

تضمّن اجتماع كبار المسؤولين جلسة مخصّصة لمناقشة تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة، وذلك في إطار التحضير لانعقاد منتدى استعراض الهجرة الدولية (IMRF) المقبل في عام 2026. وفي هذا السياق، بادرت الأمانة الدائمة للحوار إلى فتح نقاش استباقي مع الجهات المعنية، حيث تمت دعوة كلٍّ من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) و**اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب)**، كلٌّ بحسب نطاقه الإقليمي، لاستعراض الدروس المستفادة من الدورة الأولى لمنتدى استعراض الهجرة الدولية، ومن عمليات الاستعراض الإقليمية التي أُجريت حتى تاريخه.

وقد عُقد أحدث استعراض إقليمي للدول العربية في شهر يوليو 2024، في حين انعقد آخر استعراض إقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في فبراير 2025. وقدّمت كل من الإسكوا والإسكاب عرضًا شاملا لنتائج هذه الاستعراضات والدروس المستفادة منها، بهدف تحديد خطوات عملية يمكن للدول الأعضاء في حوار أبوظبي اتخاذها لتعزيز تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة، وتهيئة المجال أمام حوار أبوظبي للنظر في إمكانية تقديم تقرير إقليمي يسلّط الضوء على التقدم المحرز من قبل دوله الأعضاء في تنفيذ الميثاق، وذلك قبيل انعقاد الدورة الثانية لمنتدى استعراض الهجرة الدولية في عام 2026.

كما يُتوقع أن يتضمّن الاجتماع الوزاري المقبل استكمالًا لهذا النقاش، مع تسليط الضوء على شكل ومضمون منتدى استعراض الهجرة الدولية، إلى جانب تقديم الإرشاد للدول الأعضاء بشأن مساهماتها الطوعية وآليات إعداد التقارير الخاصة بمشاركتها في المنتدى المرتقب.

المشاركات الدولية

خلال فترة رئاسة سلطنة عُمان، اضطلع حوار أبوظبي (ADD) بدور فاعل في عدد من المحافل الدولية ذات الصلة بقضايا تنقّل الأيدي العاملة والهجرة. ومن أبرز إسهامات الحوار مشاركته النشطة في الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة، بما يعكس التزامه بدعم الأطر الدولية وتعزيز التعاون متعدد الأطراف.

حوار آسيا – دول مجلس التعاون الخليجي بشأن تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

تعزيز المسارات النظامية لتنقّل الأيدي العاملة

عقد حوار آسيا – دول مجلس التعاون الخليجي بشأن تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة في العاصمة النيبالية كاتماندو في يونيو 2025، بمشاركة حوار أبو ظبي، حيث تم استعراض أهمية التعاون الاقليمي في تعزيز حوكمة وإدارة الهجرة المؤقتة لغرض العمل من خلال منصات راسخة وطويلة الأمد للتعاون بين الدول المرسلة للعمالة والدول المستقبلة لها مثل حوار أبوظبي. كما تم تسليط الضوء على دور الحوار في تعزيز الانتقال الآمن للعمالة والمنظّم والخاضع لحوكمة رشيدة، استنادًا إلى مبدأ تقاسم المسؤولية، وتعزيز ممارسات التوظيف الأخلاقي، وتحقيق الاتساق في السياسات، وحماية العمالة التعاقدية المؤقتة، مع مواءمة احتياجات أسواق العمل وتحقيق المنافع المتبادلة عبر ممر آسيا – دول مجلس التعاون الخليجي.

كما استعرض حوار أبو ظبي الأولويات التي تم اعتمادها خلال مشاورته الوزارية السابعة في فبراير 2024، مع التركيز على العوامل المستجدة المؤثرة في عالم العمل، بما في ذلك تغيّر المناخ، واقتصاد العمل الحر والمنصات الرقمية، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتنمية المهارات والاعتراف بها، والأثر الإنمائي للتحويلات المالية. وأكد الحوار أن التعاون يُشكّل جوهر إنجازاته، مشيرًا إلى أن الحوار أسهم في بناء الثقة، وتعزيز الشراكات المؤسسية، وترسيخ التعاون الإقليمي المستدام، فضلًا عن إسهامه العملي في تحقيق عدد من أهداف الميثاق العالمي من أجل الهجرة، ولا سيما تلك المتعلقة بالحد من الدوافع السلبية للهجرة، وتعزيز التوظيف الأخلاقي، وتنمية المهارات، وتعظيم أثر التحويلات المالية، وتعزيز التعاون الدولي.

النسخة الثانية من اجتماع "تعزيز المسارات النظامية لتسريع العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

شراكات تنقّل المهارات

أسهم حوار أبوظبي (ADD) في هذا الاجتماع من خلال استعراض نهجه الاستراتيجي في معالجة الترابط المتزايد بين تغيّر المناخ وتنقّل الأيدي العاملة في ممر آسيا – دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أبرز الحوار تغيّر المناخ باعتباره ركيزة محورية في جدول اعمال الحوار للدورة القادمة، مؤكدًا دوره كمنصة لاستكشاف حلول طويلة الأمد تتمحور حول الإنسان، وتربط بين تنقّل العمالة وبناء القدرة على الصمود، وسبل العيش المستدامة، وتحقيق الانتقال العادل.

كما تم استعراض رؤية حوار أبو ظبي لكيفية تأطير تنقّل الأيدي العاملة ليس فقط كاستجابة للضغوط المناخية، بل كأداة سياسات استشرافية تدعم الاقتصاديات الخضراء، والنمو الشامل، والمخرجات المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومسارات العمل القادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ.

واستعرض حوار أبو ظبي كذلك مجالات عمل ملموسة يجري تطويرها بالشراكة مع منظمات دولية، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية وشملت هذه المجالات بحوثًا حول شراكات تنقّل المهارات في القطاعات الحساسة للتغير المناخي، مثل الزراعة وإدارة النفايات؛ وتحليل الآثار المتباينة لتغيّر المناخ على فرص العمل وتنقّل الأيدي العاملة من منظور النوع الاجتماعي؛ إضافة إلى دراسة أوسع لدور تنقّل العمالة، وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية بوصفها ركائز أساسية لتحقيق انتقال عادل.

ومن خلال هذه الإسهامات، أظهر حوار أبوظبي كيف يمكن لبحوث السياسات القائمة على الأدلة، وتنمية المهارات، وأنظمة الحماية الاجتماعية، وأطر التعاون، أن تدعم الدول الأعضاء في استشراف تحولات أسواق العمل، وسد فجوات المهارات، وحماية حقوق العمال، وتحويل تنقّل الأيدي العاملة إلى حل استراتيجي للتكيّف مع تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

حوار بودابست

الحوار الإقليمي حول الهجرة ما بين أوروبا، إقليم طريق الحرير، غرب البلقان وآسيا الوسطى

الاجتماع السابع والثلاثون لكبار المسؤولين

استعرض حوار أبوظبي خلال الاجتماع السابع والثلاثين لكبار المسؤولين في إطار عملية بودابست، تجربة الحوار في تعزيز نهج تعاوني يتمحور حول الإنسان في مجال تنقّل الأيدي العاملة، استنادا إلى مبدأ تقاسم المسؤولية بين الدول المرسلة للعمالة والدول المستقبلة لها، عبر مختلف مراحل دورة الهجرة.

وسلّط الحوار الضوء على إنجازات ملموسة في تعزيز وعي العمال من خلال برامج توجيه شاملة، بما في ذلك المشروع التجريبي الذي تم تطويره بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (CIOP) ، والذي قدّم مناهج تدريبية تم تصميمها على أساس مراعاة الجنسية، والنوع الاجتماعي والقطاع الاقتصادي، لتوعية العمال قبل المغادرة وبعد الوصول، حيث شملت العمال القادمين من الفلبين وبنغلاديش وسريلانكا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في قطاعي الضيافة وخدمات النقل، بما يضمن حصولهم على معلومات دقيقة وعملية وتمكينية.

كما استعرض حوار أبو ظبي دوره كمنصة مستدامة لتبادل المعرفة وصياغة السياسات القائمة على الأدلة، بدعم من شراكات مع منظمات دولية من بينها منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي .كما تناول التقدم المحرز في مجالات تنمية المهارات، والاعتراف بها، وتطوير شراكات مهارية منظمة، إلى جانب الجهود المبذولة في مجال التوظيف الأخلاقي، بما في ذلك مناقشات حول أنظمة تصنيف وكالات التوظيف لتعزيز الشفافية والمساءلة.

وعلاوة على ذلك، قدّم الحوار عرضًا لأولوياته البحثية الحالية، والتي تشمل تغيّر المناخ وتنقّل الأيدي العاملة، والمهارات اللازمة للاقتصاد الأخضر، وتنظيم العمل الحر للعمالة الوافدة، وتعزيز الإنتاجية من خلال المهارات والتنوّع، مجددًا في الوقت ذاته التأكيد على الأهمية التي يوليها للتعاون بين الأقاليم. وأبرز حوار أبوظبي انخراطه في عملية بودابست باعتباره وسيلة لتعميق الشراكات وتعزيز الالتزامات المشتركة الرامية إلى تحقيق هجرة آمنة ومنظمة ونظامية.

المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

طاولة مستديرة بعنوان:

" التعاون والتكامل الإقليميان لتعزيز الهجرة الآمنة والنظامية من أجل التنمية"

استعرض حوار أبوظبي (ADD) خلال هذه المائدة المستديرة البرنامج الشامل للمعلومات والتوجيه (CIOP) بوصفه نموذجًا عمليًا وفعّالًا للتعاون الإقليمي. ويُبرز البرنامج كيف يمكن لتوحيد وتنسيق المعلومات وبرامج التوجيه على امتداد كامل دورة الهجرة، وبما يضمن الاتساق بين دول المنشأ ودول المقصد، أن يُمكّن العمالة التعاقدية المؤقتة من اتخاذ قرارات مستنيرة، وبناء توقّعات واقعية، وفهم حقوقهم والتزاماتهم، والتعرّف على ممارسات التوظيف الاستغلالية وتجنّبها، فضلًا عن الوصول إلى الخدمات المتاحة.

ومن خلال تبسيط وتكامل المعلومات عبر مختلف مراحل رحلة الهجرة، يسهم البرنامج الشامل للمعلومات والتوجيه في تعزيز جاهزية العمال ورفاههم وإنتاجيتهم، بما يحقق منافع مشتركة للعمال المهاجرين وأصحاب العمل والحكومات على حد سواء.

وقد جرى تطوير البرنامج عبر عملية تشاركية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وعدد من أصحاب المصلحة، واستند إلى تقييمات مقارنة شاملة عبر ممرات حوار أبوظبي. وتم تحويل مخرجات هذه العملية إلى أدلة إقليمية، وتقارير خلفية، وأنظمة إدارية مخصّصة لبرامج التوجيه قبل التوظيف، وقبل المغادرة، وبعد الوصول. وتسهم هذه الموارد في دعم الدول الأعضاء على سد فجوات المعلومات وتوحيد أساليب التنفيذ، بما يُجسّد كيف يمكن للتكامل الإقليمي أن يعزز نتائج الهجرة الآمنة والنظامية والموجّهة نحو التنمية.

الجزء الثاني: آفاق المرحلة المقبلة

نظرة عامة على جدول أعمال اللقاء الوزاري التشاوري الثامن لحوار أبوظبي

يُـنظَّم جـدول أعمـال الـدورة الوزاريـة الثامنـة لـ حـوار أبـوظبي (ADD) على مـدى يـومين، على نحـو يـدمج بـين المناقشـات الفنيـة لكبار المسؤولين والمداولات الوزارية رفيعة المستوى.

اليوم الأول: اجتماع كبار المسؤولين

تعقـد خـلال اليـوم الأول الجلسـة الإجرائيـة لتركـز على اعتمـاد جـدول الأعمـال، واسـتعراض تقريـر الرئاسـة، وترتيبـات إدارة الجلسـات، والتحضـير للمشـاورات الوزاريـة. يليهـا الانتقـال الى الجانـب الفني الـذي سيشـتمل على العـروض التقديميـة ونقاشـات معمّقـة يقودهـا الخبراء لمناقشـة الأولويـات الموضـوعية الأربعـة تغيّر المنـاخ وتنقّـل الأيـدي العاملـة، المهـارات وتنقّـل العمالـة مـن أجـل انتقـال عـادل نحـو الاقتصـاد الأخضـر، أوضـاع العمّـال الوافـدين في اقتصـاد العمـل الحـر، ودور المهـارات والتنـوّع في تعزيـز إنتاجيـة العمل.

ويسـتند هـذا المحـور إلى أدلـة وتحلـيلات مقدّمـة مـن منظمـات دوليـة ومؤسسـات إقليميـة وشـركاء مـن القطـاع الخـاص، مـن بينهـا المنظمـة الدوليـة للهجـرة، و منظمـة العمـل الدوليـة، والبنـك الـدولي، والمنظمـة الدوليـة لأصحـاب العمـل، إلى جانـب المكتـب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول الخليج العربية.

اليوم الثاني: اللقاء الوزاري التشاوري الثامن

- يُفتتح اللقاء الوزاري في اليوم الثاني بكلمات لكلٍّ من الدولة المضـيفة والرئيس الحالي، تلها عروض حول المبادرات الحكومية المبتكرة في دول إقليم حوار أبوظبي، ثم عقد **جلسـتين حواريتين رفيعتي المسـتوى لمعالي الوزراء**، تتناول الجلسـة الأولى التغير المناخي والمهارات وتنقّل العمالة، مسـارات نحو انتقالٍ عادلٍ في ممر آسـيا – دول مجلس التعاون الخليجي، فيما تركز الجلسـة الثانية على مسـتقبل العمل في الدول الأعضـاء بحوار أبوظبي، مع إيلاء اهتمام خاص لاقتصـاد العمل الحر، ومسـارات المهارات، وتعزيز الإنتاجية.

يتضـمّن كـذلك جـدول أعمـال اللقـاء الـوزاري جلسـة مخصّصـة حـول الميثـاق العـالمي مـن أجـل الهجـرة، تسـتعرض أفضـل الممارسـات مـن آسـيا والـدول العربيـة، وتقـدّم إحاطـة بشـأن منتـدى اسـتعراض الهجـرة الدوليـة لعـام 2026(IMRF) ، إلى جانـب إرشـاد الـدول الأعضاء بشأن سبل المشاركة والمساهمات الطوعية.

ويُختـتم جـدول الأعمـال بمـداخلات أصحـاب المعـالي الـوزراء لمناقشـة واسـتعراض أولويـات ورؤيـة الـدول الأعضـاء لأسـواق العمـل في المنطقـة ولمسـتقبل الحـوار والتعـاون الإقليمـي، يعقبهـا مناقشـة واعتمـاد **الإعـلان الـوزاري المشـترك الثـامن**، ثـم حفـل تكـريم وجوائز.

تقرير الدول الأعضاء في حوار أبوظبي إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية (IMRF)

مقترح للنقاش

كأحد مخرجات الجلسة المخصّصة لمناقشة الميثاق العالمي من أجل الهجرة، يُقترح أن ينظر أصحاب المعالي الوزراء في إعداد مساهمة جماعية موجزة تُقدَّم إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية، تُبرز أهمية التعاون الإقليمي الفعال للتعلّم ونقل المعرفة ومشاركة الخبرات والتنسيق المشترك، وتعزيز الحماية والشمول للعمالة المهاجرة، ومواءمة تنقّل الأيدي العاملة مع أهداف التنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ، ولا سيما فيما يتصل بتيسير الشراكات وتعزيز التعاون والدولي.

ترتيبات رئاسة حوار أبوظبي

مقترح للمراجعة

تم طرح نظام حوكمة حوار أبوظبي للنقاش خلال اللقاء الوزاري التشاوري الثاني، واعتماده بشكل نهائي خلال اللقاء الوزاري الثالث المنعقد في نوفمبر 2014 بالكويت. ويشكل النظام إطار تنظيمي لحوكمة عضوية حوار أبوظبي وترتيبات الرئاسة، إلى جانب إنشاء هيكل داعم من خلال تأسيس الأمانة الدائمة لحوار أبوظبي، التي تستضيفها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

استهدف نظام الحوكمة كذلك ضمان استمرارية حوار أبوظبي، وكفالة قدرته على الاستجابة لأولويات كلٍّ من الدول المرسلة للعمالة والدول المستقبلة لها بصورة متوازنة. ويعكس نظام التناوب الحالي على رئاسة الحوار هذا الهدف، من خلال ضمان التمثيل الشامل، وتوفير التوجيه الاستراتيجي من جميع الأعضاء، وتعزيز مبدأ الملكية المشتركة للحوار، فضلًا عن تشجيع الدول الأعضاء على الإسهام الفاعل في صياغة جدول أعماله وتحديد توجهاته المستقبلية. كما هدف نظام الحوكمة إلى وضع المبادئ الأساسية المنظمة لعلاقة الحوار بالمجتمع الدولي، وبالجهات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية بصفة مراقب.

ووفقًا لنظام الحوكمة، يُفترض من حيث المبدأ أن تتناوب رئاسة الحوار بين دولة مرسلة للعمالة ودولة مستقبلة لها. وعلى الدول الراغبة في تولّي رئاسة الحوار أن تُبلغ بذلك «الرباعية»، التي تتكوّن من ترويكا رئاسة حوار أبوظبي (الرئيس السابق، والرئيس الحالي، والرئيس المستقبلي)، إضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها الدولة المضيفة للأمانة الدائمة.

غير أن النظام لا يحدد الجهة المسؤولة عن تحديد الرئيس المستقبلي، ولا آليات الحوكمة أو المنهجية التي يمكن اعتمادها لهذا الغرض. ونتيجة لذلك، واجهت الترويكا، على امتداد مسيرة حوار أبوظبي منذ إنشائه في عام 2008، تحديات مستمرة في تحديد الرئيس القادم، حيث اضطلعت الأمانة الدائمة عمليًا بهذه المسؤولية بشكل منفرد.

وفي ضوء ما سبق، يُقترح أن ينظر الاجتماع في إنشاء **فريق منبثق عن الحوار** يضم الى جانب دولة المقر، عددا من الدول الأعضاء، على ان يُشكَّل بصورة متوازنة تعكس تمثيل الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة، ويُكلَّف باقتراح ودراسة عدد من الخيارات التي يمكن اخذها بعين الاعتبار لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وتقييم آثار هذه الخيارات المقترحة، وبيان المزايا والتحديات المرتبطة بكل ترتيب، وذلك بهدف إعداد توصيات شاملة ومستندة إلى الأدلة تُرفع إلى أصحاب المعالي الوزراء للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.